

وكالات الأمم المتحدة تجمع أكثر من 100 مشارك حكومي ومن المجتمع المدني من 12 بلداً في اجتماع تاريخي في بانكوك للتصدي للعنف القائم على ذوع الجنس

بانكوك، 28 حزيران/يونيو 2017 - تقوم الحكومات والمجتمع المدني والأمم المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ بتعزيز البدء والتنفيذ في الاستجابة متعددة القطاعات من أجل التصدي المعجل للعنف القائم على ذوع الجنس ضد النساء والفتيات في هذا الإقليم المتنوع.

ويشارك أكثر من مائة مندوب يمثلون مجموعة من الشركاء الحكوميين والمجتمع المدني من اثنتي عشر دولة في اجتماع يستمر ثلاثة أيام في بانكوك هذا الأسبوع، تعقدته المكاتب الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية.

وهناك حاجة إلى استجابة تعاونية ومنسقة في كل بلد، بحيث تضم الاستجابة عدة قطاعات رئيسية، من ضمنها الشرطة، والنظام القانوني والقضائي، والخدمات الاجتماعية، والصحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تأسس برنامج مشترك للأمم المتحدة في العام الماضي يُعنى بالخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف، وذلك بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية.

وتقدم حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف إرشادات ملموسة للخدمات التي ينبغي أن تتاح لكل الناجيات من العنف، بغض النظر عن مكان وجودهن أو من هن. وهي تستند إلى المعايير القائمة وتنطبق على قطاعات الصحة، والخدمات الاجتماعية، والشرطة، والعدالة، فضلاً عن تصريف الشؤون والتنسيق.

وتيسر حزمة الخدمات الأساسية تنفيذ العديد من الالتزامات العالمية والإقليمية التي قطعتها الدول الأعضاء من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وخطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية لعام 2016 بشأن استجابة النظم الصحية للعنف ضد النساء والفتيات، والاستنتاجات المتفق عليها لعام 2013 للجنة وضع المرأة.

وقالت ميوا كاتو، المديرية الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في آسيا والمحيط الهادئ: "إن هذه المجموعة من الخدمات تشدد أكثر من أي وقت مضى على الأهمية الحاسمة للنهج المنسقة التي تضع الناجيات في مركز الاستجابة والإحالة، مع إعطاء الأولوية لسلامتهن ورفاهتهن".

إحصاءات واقعية

تُقدر منظمة الصحة العالمية أن واحدة من بين كل ثلاث نساء عانين من العنف البدني وأو الجنسي، قد تعرضن لمعظمهن للعنف من

المشريك المحميم. ووفقاً للبيان الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2016 بشأن انتشار العنف ضد المرأة في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، فإن نسبة تتراوح بين 15% و 68% من النساء قد تعرضن في حياتهن للعنف البدني أو الجنسي، أو لكليهما من المشريك المحميم.

وقالت يوريكو ياسوكاوا، المديرية الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لآسيا والمحيط الهادئ: "إن العنف ضد النساء والفتيات يمثل قلقاً كبيراً في مجال الصحة العامة وانتهاكاً لحقوق الإنسان في إقليمنا". وأضافت "إن هذا الأمر يؤثر تأثيراً فادحاً على الصحة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمن يتعرضن له، وغالباً ما يعيق قدرتهن على تحقيق إمكاناتهن الحقيقية ودورهن في مجتمعهن وأمتهن".

وقال الدكتور محمود فكري، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط: "للعنف آثار متعددة على حياة النساء والفتيات بما في ذلك صحتهن البدنية والعقلية". "ويعد قطاع الصحة نقطة الدخول الرئيسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف، وينبغي أن يكون له القدرة على تزويدهن بالخدمات الصحية المناسبة التي يحتجن إليها. ومن الأهمية بمكان أن يدمج ذلك في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المتصلة بالصحة وغيرها من أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب".

"إن البلدان في إقليمنا ملتزمة بالتصدي للعنف القائم على نوع الجنس. وعلى النحو الذي كلف به قرار جمعية الصحة العالمية الخاص بخطة العمل العالمية بشأن العنف ضد النساء والفتيات، فإن قطاع الصحة يقوم، بالتنسيق مع القطاعات الأخرى، بتكثيف جهوده لتوفير الرعاية التي تركز على المناجيات من العنف من خلال تدريب مقدمي الرعاية الصحية وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات"، هذا ما صرح به الدكتور بونام خيترابال سينغ، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم جنوب شرق آسيا. "وتوفر هذه المبادرة سبباً هاماً لتوسيع نطاق الخدمات الصحية تمشياً مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية كجزء من الاستجابة متعددة القطاعات".

المنهج المنسق

يستقطب اجتماع بانكوك هذا الأسبوع مشاركين من أفغانستان، وبنجلاديش، وبوتان، والهند، وأندونيسيا، وملديف، وميانمار، ونيبال، وباكستان، وسريلانكا، وتايلاند، وتيمور الشرقية.

ويأتي ذلك في أعقاب اجتماع مماثل عقده الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، شارك فيه 10 بلدان أخرى من آسيا والمحيط الهادئ هي: كمبوديا، والصين، وفيجي، وكيريباس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومنغوليا، ونيابوا غينيا الجديدة، والفلبين، وجزر سليمان، وضييت نام.

وقال جيريمي دوغلاس، الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ: "لقد وضعنا الإرشادات وساعدنا البلدان على تقديم الخدمات الأساسية من خلال البرنامج". "وتوفر الحزمة مجموعة من الأدوات وتساعد على تعزيز قدرة الشرطة والعدالة ومقدمي الخدمات الصحية على العمل معاً، والتصدي للعنف ضد المرأة من جهات نظر مختلفة". ويجري تجريب هذه الحزمة في ما يصل إلى عشرة بلدان ذات دخل منخفض ومتوسط منذ عام 2016 حتى عام 2018.

بانكوك) +66 81 6688900 / montira.narkvichien@unwomen.org

شاميلة شارما، المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في جنوب شرق آسيا:

(نيو دلهي) +91 9818287256 / sharmasha@who.int

رنا سيداني، المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط: /int.who@sidanir +202 227 65552 (القاهرة)

تشانددو بهانداري، المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ:

(بانكوك) +66 2 288 2080 / chandu.bhandari@unodc.org

Sunday 26th of May 2019 11:52:28 PM